Document:	GC 43/L.2
Agenda	5
Date:	28 January 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عن المحادثات التي جرت مع محافظي الصندوق أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Ronald Hartman
مدير شعبة الانخراط العالمي
والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجلس المحافظين - الدورة الثالثة والأربعون
روما، 11-12 فبراير/شباط 2020

للعلم

أولا ـ مقدمة

1- أثناء الدورة الثانية والأربعين لمجلس المحافظين، تم إدخال "المحادثات مع المحافظين" كصيغة جديدة للانخراط في مناقشة تفاعلية عن القضايا الثلاث الرئيسية ذات الصلة بمستقبل الصندوق. وكانت هذه القضايا الثلاث المختارة للدورة: الهيكلية المالية للصندوق؛ والانخراط مع القطاع الخاص؛ وتغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعاته بالنسبة للصندوق.

2- وقد تم تشاطر قائمة من الأسئلة الموجهة مع السادة المحافظين قبيل انعقاد الدورة لتيسير المناقشات. وترد مواجيز للمحادثات التي جرت في تقرير مجلس المحافظين.[1]

3- توفر هذه الوثيقة تحديثاً عن التطورات التي تتعلق بالقضايا الثلاث التي تم النظر فيها.

ثانيا ـ مستقبل الصندوق: الهيكلية المالية

4- في عام 2019 أحرز الصندوق تقدما جيدا في محاولته لتحويل هيكليته المالية. وهي الجهود التي بدأت في عام 2018 مع تحديث شروط تمويل الصندوق والشروع بإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون.

5- طرح الصندوق ودائرة العمليات المالية فيه عدداً من المواضيع التقنية على المجلس التنفيذي لاستعراضها والمصادقة عليها بما يتفق مع توصيات الاستعراضين المستقلين اللذَين أجرى أولهما مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وثانيهما شركة استشارية خارجية وهي شركة Alvarez & Marsal.

6- وقد تمت المصادقة على الإجراءات الرئيسية التالية للحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق في المستقبل:

(أ) سياسة كفاية رأس المال، والتي ستسمح للصندوق بالانتقال من نهج إدارة السيولة إلى نهج إدارة السيولة ورأس المال، حيث يغدو رأس المال الأداة الأساسية لإدارة المخاطر المالية بهدف دعم استدامة الصندوق؛

(ب) إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، الذي سيضع الصندوق على مسار مالي مستدام في سبيل مضيه قدماً من خلال إيجاد آلية للتمويل المسبق، وإدخال شرط إقراضي جديد، وهو القروض فائقة التيسيرية للغاية؛

(ج) ومن خلال إصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون، تم إدخال مفهوم خط الأساس المستدام للتجديد، لضمان أن يقوم الصندوق بأمن وسلام بالإيصال على مستوى طموحات دوله الأعضاء دون أن يؤدي ذلك إلى تآكل قاعدته الرأسمالية. ويعد خط الأساس المستدام للتجديد بمثابة لبنة البناء الأساسية للنموذج المالي الجديد للصندوق، والذي ينبغي أن يغطي على الأقل (1) التعويض عن الالتزامات التي صادق عليها الصندوق سابقاً بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (2) تمويلا مسبقا للالتزامات الجديدة بموجب إطار القدرة على التحمل الديون؛ (3) برنامجا للمنح العادية في الصندوق؛ (4) التكاليف التشغيلية. وفقط في حال تجاوز تجديد الموارد مجموع هذه المبالغ، يمكن للصندوق عندئذ أن يمتلك الأموال الجديدة لتمويل عملياته الإقراضية. أما في حال لم يكن تجديد الموارد الجديد كافياً لتغطية النفقات سالفة الذكر، عندئذ سيستمر الصندوق في تقويض قاعدته الرأسمالية، كما هي الحالة في الوقت الحاضر وبالتالي سيبقى على مسار مالي غير مستدام؛

(د) إيجاد مهمة للمراقبة المالية كعنصر جديد في الخط الثاني للدفاع في هذا النهج المتكامل لإدارة المخاطر؛

(ه) السياسة الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

[1] التقرير متاح على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء (https://webapps.ifad.org/members/gc/42).

(و) تعزيز إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق؛

(ز) الحصول على موافقة المجلس التنفيذي للاستمرار في المحادثات الرسمية مع وكالات التصنيف سعياً للحصول على تصنيف ائتماني رسمي للصندوق. وقد أدت المصادقة إلى إطلاق عملية داخلية ستتطلب إعداداً ملائماً من قبل إدارة الصندوق وموظفي العمليات فيه، علاوةً على ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق الذين يمكن من ناحية المبدأ أن تستشيرهم وكالات التصنيف الائتماني؛

7- إلا أن الخطوات الرامية إلى التنفيذ الكامل لتحويل الهيكلية المالية للصندوق لم تستكمل بعد. وسوف يكون عام 2020 هاماً لتعزيز الإجراءات الجارية وعرض ما تبقى من الإجراءات الضرورية إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها. ومن الإجراءات الرئيسية التي سيتم إدخالها وتنفيذها خلال عام 2020 سياسة السيولة الجديدة في الصندوق، وإطار متكامل للاقتراض. وسيتم أيضا تحري الحاجة المحتملة لآلية تخصيص ثانية للموارد التي سيقترضها الصندوق.

ثالثا ـ مستقبل الصندوق: الانخراط مع القطاع الخاص

8- خلال عام 2019، اتخذ الصندوق إجراءات جريئة ليضع نفسه في موقع أفضل لتعبئة التمويل الخاص واستخدامه للحد من الفقر والاستثمارات المسؤولة اجتماعياً وبيئيا، مع الإبقاء في الأذهان ميزته النسبية وتركيزه على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والشباب والسكان الريفيين المهمشين. وقد تمت هذه الجهود باستخدام نهج تشاوري شمل المجلس التنفيذي والدول الأعضاء وشركاء التنمية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص؛

9- وتم إحراز العديد من المعالم الأساسية البارزة خلال عام 2019، بما في ذلك:

(أ) موافقة مجلس المحافظين على إدخال تغييرات على اتفاقية إنشاء الصندوق في فبراير/شباط 2019، للسماح للصندوق بالتمويل المباشر لكيانات القطاع الخاص؛

(ب) إطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية في فبراير/شباط 2019، وهو صندوق لاستثمار الأثر، مستقل ومدار خارجياً يستهدف المشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم علاوةً على منظمات المنتجين، مع التركيز على رواد الأعمال الزراعية من الشباب والنساء. وبالإضافة إلى رعاية إنشائه، فقد عبّأ الصندوق التزاماً لتغطية الخسائر الأولى للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية بما يعادل حوالي 50 مليون يورو تقريبا من شركائه، وهم الاتحاد الأوروبي/ مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، ولكسمبرغ، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا. وحتى تاريخه، تم استعراض أكثر من 15 مقترحاً استثمارياً من قبل لجنة الاستثمارات في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية لمشروعات في كوت ديفوار وغانا وكينيا ومالي وأوغندا. وتم صرف أول استثمار في ديسمبر/كانون الأول 2019، وهو يدعم تعاونية لإنتاج الكاكاو في كوت ديفوار لمساعدة المنتجين على نطاق صغير للحصول على وصول أفضل للأسواق. ومن الجدير بالملاحظة، أنه وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، نجح الصندوق في تعبئة حوالي 9 ملايين يورو من المؤسسة السويسرية للتعاون الإنمائي والاستثمار لصالح الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وهو الآن بصدد إعداد الوثائق الضرورية سعياً للحصول على مصادقة المجلس التنفيذي على استثمار هذه الأموال في شريحة الخسارة الرأسمالية الأولى للصندوق كأحد عمليات الصندوق الأولى مع القطاع الخاص؛

(ج) مصادقة المجلس التنفيذي على استراتيجية للانخراط مع القطاع الخاص (2019-2024) في دورته التي انعقدت في سبتمبر/أيلول 2019؛

(د) تفعيل وحدة القطاع الخاص، الاستشارات والتنفيذ في مايو/أيار 2019، كوحدة قيادية داخلية للانخراط والتعاون مع القطاع الخاص. وهنالك جهود عديدة تبذل لبناء قدرات هذه الوحدة باستخدام موظفي

الصندوق وخبراء خارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نجح الصندوق أيضاً في تعبئة موظفين مهنيين مبتدئين، تمول نفقاتهما الحكومتان السويسرية والألمانية على التوالي لدعم هذه الوحدة (بدأ أحدهما العمل منذ إنشاء هذه الوحدة؛ في حين سيبدأ الثاني عمله في فبراير/شباط 2020). وبالإضافة إلى ذلك، سينضم إلى هذه الوحدة خبير سويدي يتميز بخبرة جيدة في الانخراط مع القطاع الخاص في صيف عام 2020؛

(ه) إعداد مقترح أولي يصف التوجه الاستراتيجي وطرائق تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص في الصندوق، والذي يقصد به تفعيل سياسة الانخراط مع القطاع الخاص في الصندوق. وقد تم السعي للحصول على التوجيهات والتغذية الراجعة من المجلس التنفيذي على هذا المقترح خلال الاجتماع غير الرسمي للمجلس التنفيذي الذي عُقِدَ في أكتوبر/تشرين الأول 2019؛

10- وبالمضي قدماً، سوف يبقي الصندوق على جهوده الرامية إلى جعل أنشطة تمويل القطاع الخاص متأصلة بصورة كاملة في برامجه القطرية، بهدف تحقيق قدر أكبر من الأثر على الفقر الريفي والجوع. وسيتضمن ذلك عدداً من الإجراءات بما فيها المصادقة على إطار عمليات الصندوق مع القطاع الخاص غير السيادي، والذي سيحدد نهج الصندوق وقواعده فيا يتعلق بأكثر المواضيع الاستراتيجية دقةً، لتوجيه تمويل أنشطة الصندوق مع القطاع الخاص؛ وبناء قدرات موظفي الصندوق؛ وإيجاد نظم داخلية لدعم استعراض استثمارات القطاع الخاص وفرزها والمصادقة عليها وتنفيذها ورصدها.

رابعا ـ تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة وتبعاته على الصندوق

11- انخرط الصندوق بصورة نشطة في إعداد جملة من منتجات إصلاح الأمم المتحدة بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 72/279، المتخذ في مايو/أيار 2018، والذي أطلق تغيير موقع النظام الإنمائي للأمم المتحدة لتعزيز فعالية هذا النظام في إيصال خطة 2030. والصندوق الآن على أهبة الاستعداد للانخراط بصورة مسهبة في تنفيذ الجملة الكاملة من منتجات الإصلاح التي ستشكل الآلية الأولية للنظام الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم خطط التنمية المحلية للدول الأعضاء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للصندوق سيعني ذلك مزيداً من الانخراط الاستباقي مع الشركاء في النظام الإنمائي للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مع الوكالتين الأخرتين في روما، كمجمع لكيان قائد في إيصال الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى القضاء على الجوع، وتحقيق تحسين الأمن الغذائي والتغذية، والترويج للإنتاج المستدام للأغذية، والنهوض برفاهية فقراء الريف.

12- وقد انخرط موظفو الصندوق على جميع المستويات في الجهود الجماعية مع نظرائهم في كيانات النظام الإنمائي للأمم المتحدة (بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة والفريق الانتقالي في الأمم المتحدة) لإعداد أدوات ووسائل جديدة من شأنها أن تضمن عمل النظام الإنمائي للأمم المتحدة بصورة متسقة، وعلى وجه الخصوص على المستوى القطري والمستوى الإقليمي وشبه الإقليمي. ويتضمن ذلك وثيقة الأمم المتحدة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، والنهج الإقليمي الجديد والمكاتب القطرية المتعددة الجديدة وما إلى ذلك.

13- ويتضمن انخراط الصندوق في عملية إصلاح الأمم المتحدة استقطاب الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، بما ذلك الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية. وبالتالي فقد وفّر إصلاح الأمم المتحدة أيضاً فرصة نادرة لتعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها للوصول إلى نتائج أفضل على أرض الواقع، والعمل معاً على القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة وتحويل النظم الريفية والغذائية.

14- ومن بين منتجات إصلاح الأمم المتحدة، طوّر الصندوق مبادئ توجيهية مخصوصة عن كيفية انخرط دائرة إدارة البرامج والمكاتب القطرية للصندوق في إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة، الذي يتم إدخاله حالياً في جميع البرامج القطرية للأمم المتحدة. وفي سياق أطر التعاون الجديدة هذه، وكلما كان ذلك ممكناً، سوف يتعاون الصندوق وبصورة نشطة مع الوكالتين الأخرتين في روما على القيام بتحاليل قطرية مشتركة للأهداف والإجراءات المترابطة، لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني خلال إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق.

15- وضمن هذا السياق، سوف تستمر الوكالات الثلاث في روما بالقيام أيضاً بتحري الفرص المتاحة لإعداد برامج مشتركة. وقد عقدت مشاورات مشتركة أدت إلى تحديد مجالات التعاون والشراكة. وتتحرى الوكالات الثلاث في روما تجميع فرص التمويل التي يمكن أن توفر إمكانية تمويل أنشطة مشتركة. وسوف تستمر الوكالات في توجهها من خلال أطرها للنتائج/الخطط الاستراتيجية القطرية الإفرادية، وتكون خاضعة للمساءلة عليها، في حين ستدعم الخطط المشتركة الرؤية الاستراتيجية المشتركة بينها، وأطر التعاون الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة. وفي البلدان التي يكون للصندوق تمثيل قطري محدود فيها، سوف تسلط كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الضوء على أولويات الصندوق في مداولات الفرق القطرية للأمم المتحدة.

16- وأخيراً، ومن خلال عمل مجموعة النتائج الاستراتيجية لابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتم الشروع بإطلاق أدوات ونهج جديدة للاتساق على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، هنالك الآن بيانات للاعتراف المتبادل وقعها الصندوق مع 16 كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة، لتمكين الموقعين على استخدام أو الاعتماد بصورة متبادلة على السياسات والإجراءات، النظم التشغيلية لبعضها البعض، وما يتعلق بذلك من آليات تشغيلية. ويتوقع لهذا الأمر أن يزيد وبصورة كبيرة من الرشاقة التشغيلية، من خلال الاستغناء عن الحاجة لاستعراض السياسات والإجراءات المختلفة للموفرين الأخرين قبل الدخول في اتفاقيات خدمة معهم.

17- ويطور الصندوق استراتيجية انخراط مؤسسية للدخول في استراتيجية لعمليات الأعمال على المستوى القطري. وقد ثبت بأن استراتيجيات عمليات الأعمال هذه تحسن من كفاءة التكاليف، وتمكن كيانات الأمم المتحدة من العمل معا على المستوى القطري للحد من التكرار. ومن وجهة نظر الصندوق، فإن استراتيجية لعمليات الأعمال ستسمح له بالاستفادة من القوة الشرائية المشتركة وتعظيم اقتصادات الحجم الكبير. ويتم حاليا إعداد استراتيجية مؤسسية داخلية للصندوق من قبل وحدة الأمن في الميدان، وشعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد، ودائرة إدارة البرامج، مع مُدخل أيضاً من المكاتب القطرية للصندوق. والهدف من ذلك هو الانضمام إلى مبادرة استراتيجية عمليات الأعمال على المستوى القطري من خلال توقيع استراتيجية في البلدان التي يكون للصندوق فيها وجود ميداني.